القضية الفلسطينية

النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development
ARDD

القضية الفلسطينية في زمن كوفيد - 19

ورقة موقف حول خطط الضم في الضفة الغربية - (رقم 3)

ARDD

حزيران/يونيو
2020

القضية الفلسطينية في زمن كوفيد-19
موجز (رقم 3) ورقة موقف حول خطط الضم في الضفة الغربية

حزيران/يونيو 2020

تأتي ورقة الموقف الثالثة هذه ضمن سلسلة الموجزات التي تصدرها «الشبكة الدولية لخبراء القضية الفلسطينية» لتركز على خطط دولة الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعية المعلن عنها لضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية، بما في ذلك غور الأردن. تأتي خطط الضم هذه في الوقت الذي تواصل فيه حكومة الاحتلال الإسرائيلية تنفيذ سياساتها التعسفية ضد الفلسطينيين، مستغلة حالة الطوارئ التي أحدثها تفشي جائحة كوفيد-*19* للمضي قدمًا في خططها دون أي عقاب.

هدف الموجز

ينصب الاهتمام العالمي في الوقت الحالي من أزمة كوفيد-19 على الخروج بتدابير الاستجابة التي من شأنها تمكين البلدان من التعامل مع العواقب الاقتصادية لهذا الوباء. وفي الحين الذي هدفت فيه ورقتا الموقف السابقتان إلى تسليط الضوء على تأثير الجائحة على الفلسطينيين تحت الاحتلال وعلى اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة، تركز هذه الورقة على التهديد الوشيك المفروض على فلسطين والفلسطينيين والمنطقة، والذي يشكل تهديدًا للأردن خاصةً في ظل الإعلان عن تطبيق خطة الضم الإسرائيلي بحلول 1 تموز/يوليو 2020. تهدف هذه الورقة لدعم جهود المناصرة للمساهمة في رفض خطة الضم وإدانتها لمنع تنفيذها، كما تبني هذه الورقة على بيان منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) السابق الذي أدان وشجب ما يسمى بـ «صفقة القرن»، والذي حذر من عواقب هذه الصفقة وضم دولة الاحتلال الإسرائيلي لمزيد من الأراضي الفلسطينية كنتيجة لها.

السياق

منذ انتخاب دونالد ترامب رئيسًا للولايات المتحدة، أُسكت الحوار حول حلول القضية الفلسطينية بل واعتبرته الإدارة الأمريكية أمرًا عدائيًا. كما أظهرت إدارة ترامب دعمًا علنيًا متزايدًا لدولة الاحتلال الإسرائيلي، عبر أمثلة عدة: كالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي، ونقل السفارة الأمريكية فيها إلى القدس، وزعزعة استقرار الأونروا وتمويلها، وطرد منظمة التحرير الفلسطينية من الولايات المتحدة، والاعتراف بسيادة الاحتلال الإسرائيلي على مرتفعات الجولان.

وكانت خطة السلام للازدهار أحد أحدث التطورات الأخيرة للسياسة الأمريكية تجاه الفلسطينيين، والمعروفة أيضًا باسم «صفقة القرن»، والتي تمت صياغتها دون أي مشاركة أو تمثيل للفلسطينيين في تجاهل صارخ للقانون الدولي والاتفاقيات الثنائية السابقة بين دولة الاحتلال الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية.

تدعم «صفقة القرن» الخطاب الإسرائيلي السائد بأن فلسطين المنتدبة هي وطن للشعب اليهودي، وبالتالي تحرم الفلسطينيين فعليًا من حق تقرير المصير في دولة ذات سيادة مع تواصل جغرافي، كما تحرم اللاجئين الفلسطينيين من حق العودة. وعارض الصفقة 94% من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، دون احتساب أصوات عرب 48 في هذا الشأن.

تسمح صفقة القرن بضم دولة الاحتلال الإسرائيلي لما يصل إلى 30% من الضفة الغربية، بما في ذلك الكتل الاستيطانية، وغور الأردن. ليخضع ما يعادل 50% من المنطقة ج، والتي تمثل 60% من الضفة الغربية المحتلة لسيطرة إسرائيلية إدارية وأمنية كاملة، وتترك للفلسطينيين ما يقرب من 15% من

فلسطين التاريخية، موزعة على عدد من الجيوب غير المتجاورة. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن منطقتي غور الأردن وشمال البحر الميت الخصبة، المقرر ضمهما، تشكلان تقريبًا ثلث الضفة الغربية، أي ما يقرب من 2,400 كيلومتر مربع حيث يقيم أكثر من 50,000 فلسطيني. فيما يلي خريطتان توضحان "دولة فلسطين المستقبلية" و"دولة الاحتلال الإسرائيلي" كما تصورتها الخطة التي كشفت عنها إدارة ترامب:

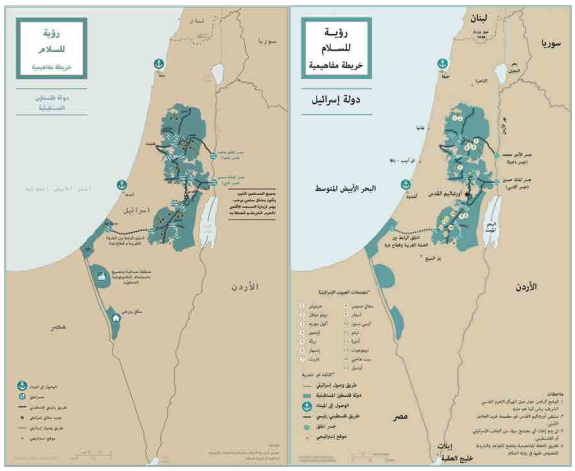

يوضح الضم الإسرائيلي المسجل والزاحف للضفة الغربية كذلك المشروع الاستعماري الإسرائيلي الاستيطاني لـ(ما تبقى من) فلسطين، وهو مشروع يعرف بأنه تأسيس لمجتمعات متمايزة عن السكان الأصليين تسعى للسيطرة على الأراضي والموارد، وإنشاء اقتصاد ونظام حكم خاص بها. يقوض الضم احتمالية قيام دولة فلسطينية مستقبلية وفقًا لحدود 1967 المعترف بها دوليًا ويعجل من تفتيتها.

وقد أعربت الجهات الفاعلة المختلفة للجاليتين الفلسطينية واليهودية في جميع أنحاء العالم، وكذلك العلماء الدوليون وخبراء الأمم المتحدة، عن تنديدهم بهذا الضم ومخاوفهم إزاءه. كما أرسلت المنظمات الحقوقية العديد من الطلبات إلى مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967. ومن المفارقات، أن قادة المستوطنين اليهود أدانوا بدورهم خطط الضم أيضًا، لأنها لم تتوسع بما فيه الكفاية بالنسبة لهم.

التطورات والتحليلات الحالية

منذ أن نشرت إدارة ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ما يسمى بـ«صفقة القرن» يوم 28 كانون الثاني/ يناير 2020 وعلى مدار الأشهر الماضية، لوحظت التطورات التالية حول خطة الضم المعلنة من قبل مختلف الجهات الفاعلة الرئيسية المتأثرة بها:

◊ ملاحظات قانونية

يشبه الضم المتوقع لأجزاء كبيرة من الضفة الغربية إلى جانب إنشاء التمايز والاستثناءات والقيود والمحددات وإنفاذها، وهي القائمة حصريًا على أساس الأصول العرقية، الوضع في جنوب إفريقيا إبّان نظام الفصل العنصري. وقد اعترفت محكمة العدل الدولية بهذا النظام في فتواها بشأن الفصل العنصري في جنوب غرب أفريقيا -ولا سيما الفقرتان 130 و131- باعتباره بمثابة إنكار لحقوق الإنسان الأساسية، وكونه انتهاكًا صارخًا لمقاصد مبادئ الأمم المتحدة وميثاقها. والآن؛ تؤسس دولة الاحتلال الإسرائيلي لنظام الفصل العنصري عبر إستراتيجيات مماثلة وجديدة تتجلى من خلال:

أ التفتيت السياسي والجغرافي للسكان الفلسطينيين خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة وداخلها، مما يضعف قدرتهم على المقاومة والاعتماد على الذات.

ب قمع الفلسطينيين من خلال مجموعة من القوانين والسياسات والممارسات التمييزية التي تضمن هيمنة دولة الاحتلال الإسرائيلي، مما يمكّن عدم حدوث المساواة الهيكلية.

يعمل الضم على فرض القمع المنظم والهيمنة المؤسسية التي تمارسها دولة الاحتلال الإسرائيلي على الفلسطينيين واستمرار تمكين الجرائم ضد الإنسانية، الموضحة في المادة 7 (1) (ي) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. يسهم تجاهل المجتمع الدولي لانتهاكات دولة الاحتلال الإسرائيلي المستمرة للقانون الدولي في تشجيعها على الاستمرار بها. ولا بد من تفعيل آليات المساءلة إذ يعتبر رفض إجراءات دولة الاحتلال الإسرائيلي بشكل قطعي أمرًا ضروريًا لوقف استمرار الأعمال غير الشرعية والحفاظ على مصداقية الالتزام بالقانون الدولي.

كما يقوض الضم حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الذي ينطوي على سيادة دائمة على الأرض والموارد الطبيعية الأخرى، مثل الحصول على المياه، الأمر الذي سيتم تقويضه بشكل دائم عن طريق الاستحواذ على الأراضي الضفة الغربية بالقوة.

لا يزال حق الفلسطينيين في تقرير المصير معلقًا على الرغم من أنه متجذر في تفويض عصبة الأمم لفلسطين (1922)، كما تم تعميمه بعد ذلك في المادتين 2 (3) و2 (4) من ميثاق الأمم المتحدة، المادة المشتركة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتم التأكيد عليه من جديد في العديد من قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2649. وعلاوة على ذلك، قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 37/36، الذي يدعو دولة الاحتلال الإسرائيلي إلى وقف جميع التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي وشخصية ومكانة الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967.

وفي الواقع، فإن أي محاولة لتغيير التركيبة السكانية للأراضي الواقعة تحت الاحتلال -أي بناء وتوسيع المستوطنات، ونقل المستوطنين الإسرائيليين، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، وبناء الجدار في الضفة الغربية، وتشريد المدنيين الفلسطينيين- تشكل انتهاكًا صارخًا بموجب القانون الإنساني الدولي (1907 لوائح لاهاي، اتفاقية جنيف الرابعة) وعقبة رئيسية أمام تحقيق حل الدولتين والسلام العادل والدائم والشامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

أوضحت محكمة العدل الدولية انتهاك الحق في تقرير المصير في فتواها (الفقرات 87 و88 و155) فيما يخص بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكما قال نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، فإن التهديد المستمر للضم يشكل «انتهاكًا خطيرًا للقانون الدولي» ومن شأنه أن يوجه أيضًا «ضربة مدمرة» لفكرة حل الدولتين وفقًا لحدود ما قبل 1967. كما أنه سيغلق الباب أمام استئناف المفاوضات ويهدد الجهود المبذولة لدفع السلام الإقليمي والسلم والأمن الدوليين.، ويحث الاتحاد الأوروبي دولة الاحتلال الإسرائيلي بشدة على الامتناع عن اتخاذ أي قرار من جانب واحد يمكن له أن يؤدي إلى ضم أي أرض فلسطينية محتلة، وانتهاك القانون الدولي على هذا النحو.

موقف دولة الاحتلال الإسرائيلي المتمثل بعدم وجود دولة فلسطينية ذات سيادة لم يتغير كما هو واضح من موقف بيغن في مفاوضات كامب ديفيد مع السادات وكارتر. وعلى هذا النحو، فدولة الاحتلال الإسرائيلي لا تعتبر الضم انتهاكًا. هذا وقد صرح رئيس الوزراء نتنياهو في مقابلة أن الفلسطينيين في المناطق المضمومة في غور الأردن لن يحصلوا على الجنسية الإسرائيلية، كما قيل بأن المدن والقرى الفلسطينية في المنطقة ما زالت «جيوبًا فلسطينية» تحت الحكم الفلسطيني وتحت سيطرة دولة الاحتلال الإسرائيلي الأمنية.

لقد اتخذت السلطة الفلسطينية موقفًا واضحًا يدين عزم دولة الاحتلال الإسرائيلي على ضم أجزاء من الضفة الغربية وغور الأردن ويبين إنهاء التزاماتها بموجب اتفاقية أوسلو. بعد هذا التصريح الصادر عن السلطة الفلسطينية، طلبت المحكمة الجنائية الدولية من دولة فلسطين تقديم معلومات إضافية حول إعلان السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بإلغاء اتفاقيات أوسلو، لترد السلطة الفلسطينية بتوقف التزاماتها في حال مضي دولة الاحتلال الإسرائيلي في عملية الضم لأنها ستشكل خرقًا ماديًا لا رجعة فيه للاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الطرفين، كما هو مبين في اتفاقات أوسلو (1993-1995).

◊ ملاحظات سياسية

في السياق التاريخي، فإن للولايات المتحدة سجلًا طويلًا من العمل من أجل المصالح الإسرائيلية ويعيق وجودها في مجلس الأمن فعالية الهيئة لدعم مبادئ القانون الإنساني الدولي وحيادها. حيث ظهرت العديد من القرارات والتأييد الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة على مر السنين، إلا أن تأثيرها على الفلسطينيين تحت الاحتلال بقي ضئيلًا أو معدومًا على أرض الواقع. بل على العكس من ذلك، فقد تم توسيع المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وكشف كوفيد-19 عن عدم المساواة الهيكلية الكامنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ودولة الاحتلال الإسرائيلي.

ومع ذلك، فقد أيد قرار مجلس الأمن 1515 خارطة طريق رباعية للعمل للوصول إلى الدولتين كحل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، مما يمهد الطريق لدولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة يعيش سكانها جنبًا إلى جنب بسلام وأمن مع دولة الاحتلال الإسرائيلي وجيرانهم الآخرين. وفي هذا الصدد، اقترحت جامعة الدول العربية مبادرة السلام العربي في عام 2002 (وأعيد تأكيد الموافقة في عامي 2007 و2017) إذ تتوسط الجامعة فيها وتدعو إلى الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي المحتلة منذ عام 1967، بما في ذلك مرتفعات الجولان السوري حتى خطوط الرابع من حزيران/يونيو 1967 وكذلك الأراضي اللبنانية المحتلة المتبقية في جنوب لبنان. كما تدعو خطة السلام العربية إلى قبول إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية. في الوقت الحالي ، تقدم البعثة الفلسطينية لدى الأمم المتحدة مقترح قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، ينطوي على عدد من التدابير ضد إجراءات دولة الاحتلال الإسرائيلي في الأشهر الأخيرة. كما اجتمع الوفد مع مجلس الأمن الدولي في 24 حزيران/ يونيو 2020.

وردًا على الانتهاك المستمر للقانون الدولي وفي غياب توافق الآراء حول كيفية حل النزاع الإسرائيلي/الفلسطيني، وفي غياب مساءلة دولة الاحتلال الإسرائيلي، أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن نيته وضع حد لالتزامات السلطة الفلسطينية/منظمة التحرير الفلسطينية بموجب اتفاقات أوسلو. وهذا يشمل تعاونها الأمني مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، ويعيد تأكيد مسؤولية دولة الاحتلال الإسرائيلي، كقوة احتلال، وفقًا للأحكام السارية في القانون الدولي. لم يكن بيان الرئيس عباس حول الاتفاقيات مع إسرائيل تهديدًا خاوياً. وشدد عدد من المسؤولين الفلسطينيين الذين قابلتهم صحيفة نيويورك تايمز على جدية الرئيس، ومطالبته لضباط الأمن الفلسطينيين بتجنب الاتصال بالمسؤولين الإسرائيليين وحصر مهمتهم في الحفاظ على النظام العام ومكافحة الإرهاب. وعلى الجانب الإسرائيلي، بدأ جيش الاحتلال الإسرائيلي، والشين بيت (وكالة الأمن الإسرائيلية)، والشرطة الإسرائيلية والمنظمات الأمنية المدنية الاستعداد لسيناريوهات أسوأ الحالات منذ عدة أشهر ضمن عملية حملت اسم «شاهار بهاريم" ("فجر الجبال») وذلك تحسبًا لاضطرابات ما بعد الضم.

علاوة على ذلك، أعلنت السلطة الفلسطينية أنه ومن دون إمكانية إقامة دولة ذات سيادة، سيتم تخفيض خدماتها للاقتصار على أداء الوظائف المدنية بما في ذلك إدارة المدارس والمستشفيات ومراكز الشرطة. حيث أكد رئيس الهيئة العامة للشؤون المدنية، حسين الشيخ، في 3 حزيران/يونيو 2020 أن السلطة ستنهي التنسيق مع دولة الاحتلال الإسرائيلي فيما يتعلق بتحصيل الإيرادات الضريبية -المعروفة باسم المقاصة- والتي تتحصل دولة الاحتلال الإسرائيلي على 3% منها كعمولة لحسابها. ويقدر أن الضرائب تمثل 60% من الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية شهريًا.

سيزيد "المشروع" الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي، بما في ذلك التوسع الاستيطاني المستمر وخطط الضم وفقًا لصفقة القرن، من القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين إلى حد كبير ويحد من وصولهم إلى الموارد الطبيعية. إن القيود المتزايدة، التي تفاقمت بسبب العوائق التي تفرضها دولة الاحتلال الإسرائيلي على العمل، والاتفاقيات والعلاقات المالية، تجعل الاقتصاد الفلسطيني في حالة من الأسر.

وستكون لهذه التطورات عواقب كبيرة كما يبرز تقرير نشره البنك الدولي مؤخرًا، ومن المرجح أن يصل تدهور الاقتصاد الفلسطيني إلى 11% من الناتج المحلي الإجمالي في حال تباطؤ التعافي من كوفيد-91 أو فرض المزيد من القيود.

وردًا على الإعلان عن خطط الضم، أعربت أغلبية كبيرة (48%) من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة عن تأييدها للانسحاب من الاعتراف بدولة الاحتلال الإسرائيلي؛ كما يؤيد 77% منهم إنهاء التنسيق الأمني مع إسرائيل؛ ويؤيد 96% إنهاء تنفيذ اتفاق أوسلو (نتائج استطلاع للرأي أجراه المركز الفلسطيني لبحوث السياسات والمسح في شباط/فبراير 0202).

يتأثر الفلسطينيون الذين يعيشون في الضفة الغربية بشكل مباشر بخطط الضم نتيجة لزيادة بناء المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية. ويعني ضم المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية إلى دولة الاحتلال الإسرائيلي المزيد من التجزئة في مناطق التقسيم الحالية أ، ب، ج ويجعل حل الدولتين الواقعي مستحيلًا وفقًا لـ 61% من الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تفكيك

السلطة الفلسطينية نتيجة الضم قد يؤدي إلى ترك عشرات الآلاف من موظفي الخدمة المدنية الفلسطينيين دون وظائف، وزيادة هشاشة المدنيين في مواجهة قوة الاحتلال من الناحية الأمنية.

على الرغم من أن عنف المستوطنين وتصاعد حدية تطرف اليمين المتطرف في دولة الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين قد أثار القلق قبل وقت طويل من تفشي الجائحة، فقد ازدادت هجمات المستوطنين الإسرائيليين على الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية منذ بدايتها. إن النموذج الاستعماري للمستوطنين يجعل هذا العنف والظلم الذي يرتكبونه ضد الفلسطينيين أمرًا مقبولًا تغذيه مأسسة عدم المساواة العرقية. وعلى نطاق أوسع، يوجد تصور بأن دولة الاحتلال الإسرائيلي تهيمن على القرارات الدولية القائمة على التطلعات الإيديولوجية التي يمكن أن تحفز الجماعات الراديكالية الأخرى في المنطقة على اللجوء إلى أساطيرها لتبرير أسبابها أيضًا. ومن المرجح أن يزيد هذا الدافع من مستوى العنف وعدم الاستقرار في المنطقة وخارجها.

تستلزم معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية لعام 1994 -من بين أمور أخرى- التعاون الأمني بين الجارتين. إن هذا التنسيق الأمني مهم للغاية لدى الجيش والمخابرات الإسرائيلية كما ثبتت فعاليته في منع الإرهاب. يعني إنهاء معاهدة السلام ازدياد المخاوف الأمنية على طول الحدود ويمكن أن يتحول إنهاء التعاون الأمني إلى تهديد أمني للمنطقة بأسرها، لذا، يجب أخذ هذه المسائل بعين الاعتبار والتشاور مع القوى الإقليمية قبل اتخاذ مثل هذا الإجراء.

في مقابلة مع صحيفة دير شبيغل الألمانية، قال الملك عبدالله الثاني ، عند سؤاله عن إمكانية تعليق معاهدة السلام مع دولة الاحتلال الإسرائيلي في حال حدوث الضم، بأنه يأخذ جميع الخيارات في الاعتبار. وتجدر الإشارة إلى أن المادة 2 من معاهدة السلام تنص على امتناع كل من الطرفين عن التهديد أو استخدام القوة ضد بعضهما البعض.

هناك اهتمام إضافي من جانب الأردن بمنع الضم، فالاحتلال المستمر ومشروع الاستعمار الاستيطاني المتقدم يشيران إلى حرمان أكثر من 2.2 مليون لاجئ فلسطيني في الأردن من المطالبة بحقهم في العودة، ويتعرض الأردن كدولة مضيفة لزمن طويل لضغوط سياسية واقتصادية وأمنية كبيرة خاصة مع التدفق المتكرر للاجئين. بالإضافة إلى ذلك، تخلق علاقة الأردن بدولة الاحتلال الإسرائيلي توترات اجتماعية في الداخل.

وفي رده على سياسة دولة الاحتلال التوسعية، لا بد للأردن من التعامل بحذر للإبقاء على صورته ودوره كدولة وسطية في المنطقة. يشير إلغاء معاهدة السلام إلى إلغاء الاتفاقيات الأمنية والعسكرية والاقتصادية مع الجارة، بما في ذلك صفقة الغاز الطبيعي التي تبلغ قيمتها 10 مليارات دولار. إن إنهاء معاهدة السلام قد يعرض المساعدات الخارجية للبلاد للخطر وذلك بوجود أكثر من 750,000 لاجئ مسجل، لا سيما في الوقت الذي ألحق فيه كوفيد-19 أضرارًا بالغة بالاقتصاد الأردني بسبب إجراءات الحظر والإغلاق.

قام وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي مؤخرًا بزيارة الرئيس عباس لتأكيد دعم الأردن لحل الدولتين، كما التقى جلالة الملك بالمشرعين الأمريكيين الرئيسيين لتأكيد معارضته للضم ورفض التحدث مع رئيس الوزراء نتنياهو هاتفيًا، ومع ذلك، فإن اتخاذ الأردن لإجراءات منع الضم ما يزال أمرًا غير واضح.

◊ ملاحظات أخلاقية

تسبب الاحتلال الإسرائيلي طويل الأمد للفلسطينيين وممتلكاتهم بمعاناة طويلة وإحباط وشلل لمن يعيشون تحت الاحتلال ولمن يعيشون في المنفى كذلك. وكشف الضم عن نظام التمييز العنصري المؤسسي والقمع المنهجي ضدهم، كما ذكر في الأقسام السابقة. يجسد الطابع الاستعماري الاستيطاني لدولة الاحتلال مصادرة الأراضي، ونقل السكان اليهود إلى الأراضي التي تحتلها، وتمكين نظام معيشة منفصل للمستوطنين تحت حماية كاملة من جيش الاحتلال الإسرائيلي.

وقد تكون المستوطنات اليهودية غير الشرعية في الضفة الغربية عبارة عن مستوطنات سكنية وزراعية وصناعية، ويتم استخدام منتجات هذه المستوطنات، والتي أتت نتيجة لاستغلال الموارد الطبيعية المتاحة في هذه المناطق، لأغراض تجارية مع الأسواق الخارجية، بما في ذلك الولايات المتحدة وأوروبا وخارجها. سترفع

زيادة ضم 30% من الضفة الغربية -بما في ذلك الأراضي الخصبة في غور الأردن والبحر الميت السياحي الغني سياحيًا- من ربحية الاستغلال، وتحافظ على مشاريع الاستيطان غير الشرعية.

تتجاهل المؤسسات في المستوطنات الاعتبارات الأخلاقية بطرق عديدة، في الوقت الذي تنص فيه المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (UNGPs) على أن جميع مؤسسات الأعمال تتحمل مسؤولية حماية حقوق الإنسان. وعليه، يمكن للدول والأفراد على حد سواء العمل لضمان المساءلة والعدالة والإنصاف للفلسطينيين من خلال منع شراء منتجات وخدمات المستوطنات غير الشرعية ووقفها. في ضوء ذلك، صدر مؤخرًا عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حكم بالإجماع يقضي بأن إدانة المحكمة الجنائية العليا في فرنسا لمقاطعي دولة الاحتلال الإسرائيلي يعتبر انتهاكًا لحرية التعبير بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (المادة 10).

إن إجراءات دولة الاحتلال الإسرائيلي وأفعالها لا ترقى إلى مستوى الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي فحسب، بل إن طبيعة هذه الأفعال تظهر انعدام أي اعتبارات أخلاقية لديها أو ذلك الاستعداد لتقبّل قيم المساواة والتعايش.

على الرغم من خروج المتظاهرين الإسرائيليين (والفلسطينيين) إلى الشوارع في تل أبيب للتظاهر ضد خطط الضم، ورفض المنظمات اليهودية الأمريكية الضم في بيانها، إلا أن التطرف يتصاعد بين المستوطنين اليهود والسياسيين المتطرفين. حيث يصبح تجاهل الأخلاق واضحًا في السياق الحالي، فيقود رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عملية تسريع إنفاذ الضم وفقًا لصفقة القرن على أساس أن الشعب اليهودي هو صاحب الحق فقط في تقرير المصير وأن «أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، حيث تأسست دولة إسرائيل». يجيز هذا الخطاب التسامح مع انعدام المساواة والتمييز ضد الفلسطينيين، ويترك مساحة صغيرة لأي اعتبارات أخلاقية أو اعتراف بالظلم المرتكب ضد الفلسطينيين منذ عام 1948.

يعني الشروع بالضم ضمنيًا وقف المفاوضات بين حكومة دولة الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية، وعدم إمكانية الوصول إلى حل الدولتين ويدل على استمرار الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي. في غضون ذلك، تتصاعد التوترات داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة ودولة الاحتلال الإسرائيلي، وبين الأردن ودولة الاحتلال الإسرائيلي، مما يتسبب في ازدياد المخاوف الأمنية والشكوك لدى الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، وفي المنطقة الأوسع. وبهدف وقف إجراءات دولة الاحتلال الإسرائيلي غير القانونية في الأراضي الفلسطينية وعكسها، لا بد من إيصال رسالة موحدة وواضحة -تتضمن العواقب- إلى دولة الاحتلال الإسرائيلي وإجبار حكومتها على التوقف عن الانتهاكات.

التوصيات

توصي الشبكة الدولية لخبراء العالمية القضية الفلسطينية المجتمع الدولي، وكذلك الدول، بما يلي:

- رفض مخطط الضم، استنادًا إلى قرار قرار مجلس الأمن الدولي الذي يقر بانتهاكات القانون الإنساني الدولي، بالإضافة إلى تأسيس بعثة خاصة للأمم المتحدة لحفظ السلام بتفويض واضح لمعالجة مشروع الاستعمار الاستيطاني ونظام الفصل العنصري والاحتلال.
- تصنيف النظام الإسرائيلي القائم على أنه نظام فصل عنصري، وضمان تنفيذ أحكام القانون الدولي ذات الصلة وقرارات الأمم المتحدة من خلال العقوبات الاقتصادية، بالإضافة إلى حظر تجارة الأسلحة والتعاون العسكري-الأمني مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك تعليق اتفاقيات التجارة الحرة.
- رفض «صفقة القرن» وتطبيق أية أعمال غير قانونية من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلي على أساس هذه الخطة.
- تسريع الاعتراف بدولة فلسطين ومنح العضوية الكاملة لها في الأمم المتحدة.
- تشكيل لجنة مستقلة من العالم العربي للتنسيق مع مجلس الأمن لمعالجة احتياجات الحماية للأزمات التي طال أمدها في المنطقة، والأردن ولبنان وقضية فلسطين على وجه التحديد.
- تنفيذ القوانين التي تحظر استيراد السلع والخدمات الصادرة عن المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية في الضفة الغربية، على سبيل المثال مشروع قانون السيطرة على النشاط الاقتصادي لاستمرار رفض معارضة الاستعمار الاستيطاني والاحتلال.
- حث الدول على سحب تواجدها الدبلوماسي من القدس ورفض اعتراف إدارة ترامب بالسيادة الإسرائيلية على المدينة.
- ضمان تأسيس آليات للمساءلة، وذلك من خلال المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية.

الشبكة الدولية لخبراء القضية الفلسطينية

تتألف الشبكة الدولية لخبراء القضية الفلسطينية من أكاديميين دوليين ومحامين وناشطين في مجال حقوق الإنسان يشاركون رؤاهم ووجهات نظرهم حول المناقشات القانونية والسياسية السائدة فيما يخص القضية الفلسطينية. يأتي تأسيس الشبكة الدولية لخبراء القضية الفلسطينية كجزء من برنامج مدته ثلاث سنوات (القضية الفلسطينية بعد مرور 70 عامًا: أولويات العمل) الذي أطلقته منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) في تشرين الأول 2018، بهدف إثراء الحوار حول القضية الفلسطينية وتعزيز جهود المناصرة الإستراتيجية المبتكرة والقائمة على الأدلة.

النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development

P.O.Box: 930560
Amman11193 Jordan
Tel: +962 6 46 17 277
Fax: +962 6 46 17 278
www.ardd-jo.org

ar_renaissance
ArabRenaissance

ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development